المقدّمة

تنفّذ الحكومة سنويًّا عمليّات شراء بقيمة عشرات المليارات من الشواكل. من أجل تحقيق الغرض من منظومة المشتريات الحكوميّة يتعيّن عليها العمل وفقًا لمبادئ النجاعة، المهنيّة، النزاهة، الشفافيّة والمساواة وعلى نحو يقلّل من المخاطر الكثيرة التي تتعرّض لها سيرورة المشتريات على مختلف مراحلها. أشارت منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة OECD[1] إلى أنّ منظومة الشراء العامّ ذات "الحوكمة التنظيميّة" الضعيفة من شأنها المساس بالتنافس في السوق، وأن تؤدّي إلى ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات، وتنفيذ عمليّات الشراء غير الناجعة والتأثير في الإنفاق العامّ وفي دافع الضرائب[2].

بلغت قيمة المشتريات التي تقوم بها الشرطة حوالي 2.9 مليار شيكل جديد في السنة، وهي تشكّل ركيزة هامّة في مجمل المشتريات الحكوميّة. نورد في هذا التقرير إجماليّ لأوجه القصور، البعض منها خطير، تشير إلى أنّ إجراءات الشراء التي نفّذتها الشرطة في السنوات الأخيرة تمّت ليس وفقًا للمبادئ التي في أساس قانون الإلزام بالمناقصات لعام 1992، ولمبادئ من القضاء الإداريّ.

تبيّن أنّ هناك نواقص في المراحل المختلفة لسيرورة المشتريات، بما في ذلك- سوء التخطيط على يشكل جميع المنظّمات، ضعف الاستعداد المهنيّ للقيام بالمشتريات، تصنيف التعاقدات بالإعفاء من المناقصة خلافًا لمبادئ وأوامر قانون الإلزام بالمناقصات، إضافة إلى نواقص في

1 منظّمة التعاون والتنميّة الاقتصاديّة.

2 انظر:

OECD Principles for Integrity in Public Procurement, Pp. 9
(https://www.oecd.org/gov/ethics/48994520.pdf)

فحص العلاقات لغرض نفي وجود تضارب للمصالح في السياقات المختلفة، وكذلك نواقص في مجالات الحرص على المساواة وحماية الملكيّة الفكريّة عند إجراء التعاقد الرئيسيّ للشرطة في المجال التكنولوجيّ. وقد حوّلتُ خلال الرقابة أيضًا إلى المستشار القضائيّ للحكومة المعلومات التي أثارت المخاوف للقيام بعمل جنائيّ، وفقًا للمسار المحدّد في قانون مراقب الدولة.

يتطلّب إصلاح النواقص المفصّلة في هذا التقرير من الشرطة ووزارة الأمن الداخليّ تنفيذ إجراءات تغيير مهنيّة تحت إشراف ومشاركة الجهات القياديّة الكبيرة، مع التشديد على دراسة الأنظمة القائمة، تحسين سيرورات العمل المهنيّة، تحسين الآليّات المهنيّة وتعزيز الرقابة. تتطلّب نتائج التقرير تقوية العلاقات المهنيّة بين وزارة الأمن الداخليّ وبين الشرطة. إنّ الإصلاح السريع لنشاط الشرطة في مجال المشتريات ينطوي على أهمّيّة كبيرة، بالنسبة للمشتريات التي تعتبر أداة في سلّة أدوات الشرطة، التي يتعيّن عليها التعامل مع التحدّيات ذات التعقيدات الآخذة في الازدياد.

الشرطة كهيئة مسؤولة عن إنفاذ القانون ملزمةٌ بالعمل بحيث تعمل منظومة المشتريات لديها وفقًا للتعليمات والمبادئ التي ينصّ عليها القانون، بنزاهة، كفاءة، شفافيّة ومساواة. مثل هذا الإصلاح يعزّز ثقة الجمهور في الشرطة، ويضمن التصرّف بمسؤوليّة والاستخدام الحذر للأموال العامّة.

من المناسب أن تشرف وزارة الماليّة على النواقص التي تمّ الكشف عنها، وكذلك أن تشارك نتائج هذا التقرير مع منظومة المشتريات الحكوميّة بأكملها، والنهوض بسيرورة استخلاص الدروس والعبر في جميع الهيئات المعنيّة؛ بغية تذويت نتائج التقرير في عمل هذه المنظومة.

يوسف حاييم شفيرا, قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، آذار 2019